في ختام ورشة العمل الخاصة بالتعريف بمضامين واهداف برنامج العمل السكاني ٢٠٠٦-٢٠١٠م بمحافظة المحويت

محسن : اليمن في أمسّ الحاجة إلى ممارسة تنظيم الأسرة

أشار الأخ / أحمد علي محسن / محافظ محافظة المحويت - رئيس لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة إلى أن اليمن باتت في أمس الحاجة اليوم إلى اكثر من أي وقت مضى الى ممارسة تنظيم الأسرة والاهتمام الكبير بهذه القضية الهامة من خلال تكثيف وتوسيع وتفعيل البرامج والأنشطة والفعاليات الهادفة إلى نشر وتعزيز الوعي لدى الناس بأهمية التنظيم وفوائده على حياة الفرد والاسرة والمجتمع وانعكاسها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للبلد

متابعة/ شوقي العباسي

واشار الاخ / المحافظ في كلمته في الندوة التعريفية بمضامين واهداف برنامج العمل السكاني ٢٠٠٦- ٢٠١٠م ودور المجالس المحلية في تنفيذها , والتي نظمتها الاسبوع الماضي الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع لجنتي تنسيق الانشطة بمحافظتي المحويت وحجة ,الى خطورة الوضع السكاني الراهن الذي تعيشه بلادنا نتيجة هذا الارتفاع الكبير والتزايد في السريع في عدد السكان والذي لا يتوقف على الاطلاق مع الواقع الاقتصادي وما هو متاح من موارد وامكانيات ,الامر الذي يتطلب تكاتف الجميع وتضافر كل الجهود الرسمية والشعبية ومنظمات حكوميه وغير حكومية ومؤسسات مجتمع مدني ومجالس محلية وغيرها للوقوف بحزم وجدية كبيرين امام هذا الخطر السكاني الذي اصبحت آثارة السلبية تطال الجميع .

وفي ختام كلمته اكد الاخ / محافظ المحويت على ان قيادات المحافظة والجهات المعنية فيها سوف تعمل جاهدة على تنفيذ وتحقيق الاهداف التي تضمنها برنامج العمل السكاني الجديد ٢٠٠٦- ٢٠١٠م وكذلك الاهداف الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للاعلام والتثقيف والاتصال السكاني ٢٠٠٥- ٢٠١٠م باعتبار ان ذلك سوف يساعد الى حد كبير في توعية المجتمع بقضايا السكان وتعديل اتجاهاته وقناعاته وممارساته واعتقاداته الخاطئة والقاصرة حول مسألة تنظيم الاسرة والصحة الانجابية واهميتها وفوائدها المختلفة صحيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

الشعب: السياسة السكانية أثمرت في تحسين المؤشرات السكانية

الزراعي: أهمية توسيع المعرفة وتعديل المواقف والسلوكيات الخاطئة تجاة قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

وفي الندوة ايضا ,القى الاخ / مجاهد احمد الشعب - مدير عام الاعلام والتوعية السكانية بالامانة العامة للمجلس الوطني للسكان كلمة الامانة اوضح فيها بان عقد هذه الندوة التعريفية ببرنامج العمل السكاني ٢٠٠٦-٢٠١٠م تكتسب اهمية خاصة كون البدء بتنفيذ هذا البرنامج ياتي متزامنا مع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتخفيف من الفقر .

واضاف الاخ / الشعب بانه قد تم مناقشة توجيهات ومحاور برنامج العمل السكاني مع كل الجهات المعنية وذات العلاقة بمجال العمل السكاني على المستوى المركزي ,وتم دمج مكوناته في اطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ,كما ان هذا البرنامج السكاني يعتبر هو الرابع من نوعه الذي تم اعداده ويتم تنفيذه في اطار السياسة الوطنية للسكان منذ اقرار اول استراتيجية سكانية في بلادنا عام ١٩٩١م ,والتي اسهمت بدون شك في بعض المؤشرات السكانية وان كانت دون المستوى المطلوب الذي نطمح اليه نتيجة لعدة اسباب من اهمها ؛ طبيعة وتشعب المشكلات والقضايا السكانية وارتباط معالجتها بعدة مجالات او قطاعات (اقتصادية ,اجتماعية , ثقافية ,صحية) ,واحاطة بعض جوانبها بعادات وقيم وموروثات اجتماعية وثقافية مما جعل من معالجة القضايا والمشكلات السكانية ومؤشراتها بمثابة المساس بخصوصيات الاسر ,كقضية تنظيم الاسرة الصغيرة وتعديل اتجاهات وقناعات الجمهور بافضلية الاسرة الصغيرة العدد عن الاسرة الكبيرة التي ينظر اليها - للاسف وبلا وعي كاف - بايجابية في مجتمعنا وخاصة المجتمع الريفي وكذلك في المجتمعات العربية والنامية بشكل عام .

وقال : ان اخر البيانات المتوفرة حول المؤشرات السكانية من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م وكذلك من مسح صحة الاسرة لعام ٢٠٠٣م تبين ميول معدل النمو السكاني في بلادنا الى الانخفاض التدريجي من ٣,٧٪ في منتصف التسعينات الى ٣,٠٢٪ عام ٢٠٠٤م ,وكذلك انخفاض معدل الخصوبة للمراة من حوالي ٨ اطفال الى ٦,٢ طفل خلال نفس الفترة ,الا انه وبالرغم من ذلك ما يزال النمو السكاني يمثل تحديا حقيقيا امام جهود وبرامج التنمية في البلاد ,وما زالت تلك المؤشرات هي الاعلى في المنطقة , وتحتاج الى جهود كبيرة من كل الجهات للوصول الى تحقيق نوع من التوازن بين النمو السكاني وجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي الى تحسين مستوى حياة المجتمع ,حيث تؤكد العديد من الدراسات ان حصول تحسن في مستوى الحياة لا بد ان يكون معدل النمو الاقتصادي للبلد ثلاثة اضعاف معدل النمو السكاني الحالي ,وهذا امر ليس بالسهل الوصول اليه .

من ناحيته ,اوضح الاخ الدكتور / احمد الزراعي - مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة المحويت منسق لجنة تنسيق الانشطة السكانية بالمحافظة بان اهمية انعقاد هذه الندوات جاءت لبلورة الافكار وايجاد رؤية واضحة في تحديد الرسالة السكانية الهادفة واولوياتها وكيفية تقوية القدرات الفنية والمؤسسية والتنسيق بين جميع الجهات المعنية وذات العلاقة بمجال العمل والتوعية السكانية ,وتعزيز التعاون فيما بينها لتنفيذ الانشطة والفعاليات التوعوية بقضايا السكان وفقا لخططها السنوية التي تستهدف معالجة المشكلات الناتجة عن الزيادة السكانية المتسارعة ,وامكانية احداث نقلة نوعية ,وتوسيع المعرفة وتعديل المواقف والسلوكيات الخاطئة تجاه قضايا السكان والصحة الانجابية وتنظيم الاسرة ومحاربة الامية .

واشار الاخ / الزراعي الى ان السلوك الانجابي للنساء اليمنيات يتسم بدرجة عالية من الخطورة حيث ان هناك ٣٧٪ من المواليد يولدون بتباعد اقل من سنتين بين مولود واخر 18% ,من المواليد يولدون في سن مبكر بالنسبة للام اقل من عشرين سنه ,بالاضافة الى تدني نسبة الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الاسرة بين النساء المتزوجات والتي تصل الى ٣٧,١٪ , وتنخفض هذه النسبة الى ١٣٪ فيما يتعلق باستخدام الوسائل الحديثة ,كما ان وفيات الامهات والاطفال ما دون سن خمس سنوات لا زالت مرتفعة ,هذا الى جانب وجود تحديات اخرى يجب ان نعمل سويا على معالجتها كالممارسات والعادات الضارة والاعتقادات الخاطئة حيال تنظيم الاسرة والصحة الانجابية , وانتشار الامراض النسوية والكزاز خاصة للولادات التي تتم على ايدي غير مدربة وآمنة ,والزواج المبكر ,وانتشار الامراض المنقولة جنسيا ومنها مرض فقد المناعة (الايدز).

وفي ختام كلمته استعرض الاخ / مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان اهم الانشطة والفعاليات الصحية والسكانية التي قام بتنفيذها المكتب في محافظة المحويت خلال هذا العام ٢٠٠٦م.

ورشة عمل حول إنشاء برنامج الدراسات السكانية في جامعة صنعاء

إنشاء برنامج للدراسات العليا لتلبية احتياجات المجتمع والمؤسسات العاملة في المجال السكاني

صنعاء /١٤أكتوبر:

نظمها مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء مطلع هذا الاسبوع ندوة خاصة بمناقشة مشروع الدراسات العليا في مجال الدراسات السكانية ، وذلك بمشاركة شركاء العمل السكاني الدوليين والمحلين .

وقد ناقشت الندوة على مدى يومين ثمان اوراق عمل تطرقت الى اهمية وجود بلوم وماجستير ودكتورة في مجال القضايا السكانية بالاضافة الى المواد التي يمكن تدريبها في هذا البرنامج واليات النهوض لهذا الجانب في مجالات عدة ، كالصحة الانجابية والنوع الاجتماعي والاعلام والتواصل السكاني .

وفي تصريح خاص " للسكان والتنمية " اوضح الاخ / الدكتور / على الصبرى مدير مركز الدراسات السكانية في جامعة صنعاء بان هذه الورشة حول انشاء برنامج الدراسات العليا في مجال السكان والقضايا السكانية وذلك تلبية لاحتياجات المجتمع والمؤسسات ذات العلاقة العاملة في المجال السكاني ، كالمجلس الوطني للسكان والجهاز المركزي للاحصاء ووزارة الصحة والسكان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ، مضيفا بان توجيهات المركز في هذا المجال من اجل تخفيف الابتعاث وتقليص التكلفة في التخصصات العليا. واشار الدكتور الصبرى بان الورشة تعقد لمدة يومين دعى اليها الاكاديميون من ذوى التخصصات من جامعة صنعاء ومن خارج الجامعة من الجهات العاملة في مجال السكاني .

هذا وقد ناقشت الورشة عددا من المحاور التي تم عرضها من قبل المركز ومن قبل المشاركين والخروج بعدد من التوحيدات الهادفة والمتمثلة في

١- ضرورة اقامة هذا البرنامج وذلك لما فية خدمة للتغطية السكانية

٢- توفير المخصصات المقترحة من الجانب الحكوني او من الجهات الراعية العاملة لهذا المجال

٣- ان تتبلور المواضيع المقترحة من المركز الى عشر مواضيع او مقررات وبحيث يكون المنهج موازى لما يدرس في بعض الدول العربية

العنف ضد المرأة والممارسات الضارة

ينتشر العنف ضد المراة في انحاء واسعة من العالم ومنها الدول العربية ومن ضمنها بلادنا لانه لا يقتصر على دولة او شعب معين , ومنذ اعلان الامم المتحدة في العام ١٩٧٠م سنة دولية للمراة اعتبرت تلك السنة نقطة تحول في مسيرة المراة في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاسرية واصبح موضوع العنف ضد المراة يحظى بالكثير من الاهتمام .

شوقي أحمد علي

فالمراة تتعرض لاشكال مختلفة من العنف تشمل العنف الجسدي المتمثل في استخدام القوة الجسدية نحو الزوجة وهو من اكثر اشكال العنف وضوحا ويكون على شكل الضرب او الركل او العض او الصفع او الحرق او شد الشعر او التهديد بالسلاح ,ويكون ذلك ناتجا عن وجود علاقة زوجية مضطربة يسود فيها العنف مؤديا الى نتائج جسديه ونفسية خطيرة خطيرة خاصة للنساء .

اما العنف اللفظي يعد من اشد انواع العنف خطرا على الصحة النفسية للزوجة رغم انه لا يترك آثاراً واضحة وهو اكثر الانواع شيوعا في المجتمعات الغنية والفقيرة ويعتبر من اكثر الاشكال هدما لصورة الذات لدى الزوجة .

بالاضافة الى العنف النفسي الذي يقترن بالعنف الجسدي لان المراة التي تتعرض للعنف الجسدي تصاب بمعاناة نفسية ,بالاضافة الى المخاطر النفسية التي توجهها الزوجات مثل الخوف والاكتئاب وعدم القدرة على التنبؤ بسلوك الازواج واليأس والقلق ,في حين تشير الدراسة الى ان الزوج يحاول حرمان زوجته من العمل او متابعة التعليم وحرمانها من زيارة اهلها والتدخل في علاقاتها الشخصية وحرمانها من ابداء الرأي وعدم اخذ رأيها ضمن محيط البيت الذي يشكل مصدر الخطر الحقيقي عليها .

كما ان ممارسة العنف الصحي المتمثل في حرمان الزوجة على الحمل والانجاب دون التعرض للاخطار المصاحبة لتقارب الاحمال والمباعدة بين المواليد ,يظهر هذا العنف من خلال عدم السماح للزوجة بزيارة الطبيب وحرمانها من استخدام وسائل منع الحمل واجبارها على الحمل المتتابع وحرمانها من الغذاء اللازم لصحتها وصحة الوليد فان هذا يعد اشكال العنف المستخدم ضد المراة بالاضافة الى العنف المادي او الاقتصادي والمتمثل في البخل وحرمان الزوجة من المصروف من اجل اذلالها وزيادة شعورها بانها لا تستطيع العيش بدونه ,واستغلال سلطته ورجولته في التحكم مع معاش زوجته اذا كانت تعمل وحرمانها من راتبها والتحكم بطريقة صرفة .

وتشير الدراسات التي اجريت في هذا المجال الى وجود ضحايا رئيسيين لحالات العنف الاسري والاساءة الاسرية ومتسببين اساسيين فيها ,حيث اوضحت نتائج تلك الدراسات ان الضحايا الاساسيين هم من الاناث (الزوجة ,الابنة , الاخت ,الام ,وام الزوج) ثم الاطفال من الجنسين ,وفي المقابل اتضح ان الذكور هم المتسببون او المعتدون في حالات العنف الاسري والاساءة خاصة الزوج والاخ .

واخيرا ومن خلال ماتم طرحه حول انتشار العنف ضد المراة والزوجة خاصة نجد ان هذه المشكلة لم تعد مرتبطة بمجتمع معين ولا بفئة معينة من الناس فهي موجودة في المجتمعات المختلفة والطبقات المختلفة والاعمار المختلفة وكذلك المستويات العلمية والثقافية المختلفة ,والمهم هوالتعرف على طريقة ايجابية في التعامل مع هذه المشكلة بدلا من تجنب الحديث حولها او ترديد عبارات حول عدم وجود هذه المشكلة في مجتمعنا وان نلقي اللوم على من يثير هذا الموضوع .

الهجرة الدولية والغايات الإنمائية للألفية

ان الهجرة الدولية تسير وتقيد في الوقت ذاته تحقيق الغايات الانمائية للالفية . وقد ذكر كوفى عنان الامين العام للامم المتحدة في تقريرة الصادر عام ٢٠٠٥م بعنوان في جو من الحرية افسح الهجرة باعتبارها احدى القضايا الجوهرية الرئيسية في عصرنا ، بينما يرى اخرون عن حق ان كل غاية من الغايات اللانمائية للالفية لها صلة مباشرة او غيرمباشرة بالهجرة.

وبتزايد تطلع اشخاص كثيرين الى الهجرة كسبيل لاعالة اسرهم .من ثم فان التحويلات المالية ايرادات المهاجرين التى يرسلونها الى اوطانهم ، يمكن ان تشارك مباشرة فى تحقيق الغاية ، من الغايات الانمائية للالفية ، وهى القضاء على الفقر المدقع والجوع والغاية ٢ هى توفير التعليم الابتدائى للجميع والغايات ٤-٥-٦- المتعلقة بالصحة وغالبا ما تستثمر تلك التحويلات المالية خصوصا عندما تحدد المرأة كيفية انفاقها فى تلبية الاحتياجات اليومية وتحسين تغذية الاسرة وتعليمها وصحتها الا ان المساهمات لا تقتصر على راس المال المالى فقط فباستطاعة الجاليات الموجودة فى الشتات ايضا ان تشجع التنمية عن طريق الاستشارات واقامة صلات تجارية ونقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا ومن الارجح بالذات ان تنقل المهاجرات ما تعلمنه عن قيمة التعليم والممارسات الجيدة فى مجال الرعاية الصحية الى اسرهن ومجتمعاتهن فى الوطن .

والهجرة عبر الحدود تتصل مباشرة بالغايات ٤-٥-٦- الصحية من الغايات الانمائية للالفية وهى تحسين صحة الامهات والاطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها من الامراض فى بلدان اصلية عديدة ساهمت هجرة عمال مهرة فى مجال الرعاية الصحية فى حدوث حالات نقص مدمرة فى نظم صحية تعانى اصلا من نقص - من بينها تلك التى تحاول التصدى لارتفاع معدلات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومعدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع واعتلالهم . وتعانى المدارس ايضاً من استنزاف المدرسين فى بعض البلدان ولكن هناك مهاجرون كثيرون يستفيدون أيضاً من وجود امكانية افضل لهم للحصول على تعليم معدلات ومعارف وخدمات صحية فى بلدانهم الجديدة بما فى ذلك فى مجال الصحة الجنسية والانجابية وتنظيم الاسرة يمكن المرة من التحكم فى خصوبتها وهو شىء غالبا ما تكون نظيراتها فى البلدان الاصلية غير قادرات عليه.

ومن الممكن أن تسهم الهجرة فى تحقيق الغاية ٣ وهى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة رغم انها يمكن ان تعرض المهاجرات للخطر فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة ربما يكون تنوع الجنس هو اهم عامل منفرد يشكل تجربة الهجرة ٤ اما صغار السن فان معظمهم يهاجرون لعدم توافر الفرص امامهم فى اوطانهم ومن ثم تتعلق الهجرة باحد الاهداف المندرجه فى اطار الغاية ٨ وهو تعزيز الشراكة العالمية لزيادة فرص العمل الكريم للشباب

يعقد الأسبوع القادم بصنعاء

اجتماع إقليمي لبحث معوقات القضاء على الأمية في البلاد العربية

عدد الأميين في اليمن وصل عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى (٥٤٨٤١١٤) نسمة

صنعاء /١٤أكتوبر :

يعقد الاسبوع القادم في العاصمة صنعاء الاجتماع الاقليمي لبحث المعوقات والاسباب التي تعترض القضاء على الامية في البلاد العربية والذى تنظمه اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والعلوم بالتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاكسو) في الفترة من (٢٠-٢٤) نوفمبر الجارى وذلك بمشاركة احدى عشر دولة عربية هي اليمن السعودية الامارات عمان والكويت وقطر البحرين وفلسطين والعراق وسوريا والاردن ، وسيبحث الاجتماع الذى سيستمر ثلاثة ايام عددا من المواضيع والقضايا ذات العلاقات بمحو الامية من ابرزها التعريف باساليب تدريب العاملين في مجال محو الامية وتامين الشراكة الفعلية مع القطاع الخاص ومؤسسات الوقف الاسلامى مع اشراك الجامعات في البحث العلمى حول التعليم المجتمعى ومحو الامية وتنشيط دور وسائل الاعلام والتكنولوجيا الحديثه في تطوير العمل التمويلى لبرامج محو الامية والاستفادة من تجارب الدول المشاركة في هذا الجانب .

هذا وكان المجلس الاعلى لتخطيط التعليم قد اشار في تقريره السنوى حول مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٤-٢٠٠٥م الى ان محو الامية في بلادنا يعد احد المعوقات الاساسية التي تقف امام عملية التنمية الشاملة وذلك نظرا لما يشكله الكم الهائل من الاميين ذكور واناث في الفئة العمرية (١٥ سنه فاكثر) نسمة شكلت الاناث منهم نسبة (٦٧٪) وذلك بحوالى (٣٦٧٨٥١٦) نسمة حيث يتوزع هؤلاء الاميين بحسب الحالة الحضرية الى (١٠٠٩٧٦١) نسمة في الحضر و (٤٤٧٤٣٥١) نسمة في الريف منهم (٣٠١٨٥٤٨) اناث .

ويذكر التقرير ان المشكلات الرئيسية التي تواجه برنامج محو الامية في بلادنا تتمثل في عدم تطبيق الزامية التعليم الاساسي وضعف كفاءة تفشي الفقر في اوساط النساء وخاصة الارياف والتي تحوي أكبر عدد من السكان ، وكذا محدودية المركز الخاص بمحو الامية وضعف المخصصات المالية المعتمدة لهذا الجانب ، عدم تبني حملات لمحو الامية ، غياب الدور الاعلامى الفاعل في التوعية بأضرار الامية ، غياب التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالاظافة الى عدم تفعيل مراحل الاستراتيجية الوطنية لمحو الامية المرتبطة بفترة زمنية .

الجدير ذكر بأنه وعلى مستوى العربى فان الاحصائيات الخاصة بمعدلات الامية قد اشارت الى ان معدل الامية في العام العربى بلغ (٣٥٪) في عام ٢٠٠٥م مقارنة بمعدل الامية في العالم الذى لا يتجاوز (١٨٪) حيث وان الحجم الكبير للأمية في العالم العربى يتركز في خمس دول عربية ذات كثافة سكانية مرتفعه وهى مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن ، فيما تعتبر الامارات وقطر والبحرين والكويت وفلسطين من اقل البلدان العربية من حيث معدلات محو الأمية .